

## تمارين ("حيل") الأرض

مؤسسة رجفيم، والتي تحظى بتمويل عام، تحارب بحماس منذ عدة سنوات للقضاء على البناء غير القانوني على أراضي إسرائيل بالتركيز على المجتمع العربي. لكن تحقيق "يديعوت أحرونوت" يكشف أن مجموعة كبيرة من المديرين والناشطين في رجفيم لديها بيوت غير قانونية، ويوجد ضد بعضها أوامر هدم. فكيف يرتبط هذا بالحملة الإعلامية التي تديرها الجمعية وعضو الكنيست بتسائيل سموتزيتش من أجل قانون التسوية وضد المحكمة العليا؟ رجفيم: معلومات منحازة تسعى لضرب نضالنا

### شاحر جينوسار

ليس ملائمًا أن تخسر مكان عملك. ولكن هذا ما حدث لمراقب بناء درزي في الشمال، بسبب التماس قضائي حاد تقدمت به جمعية رجفيم ضده وضد هيئات الدولة التي تدفع راتبه. وهو سند حسيبي، حيث طالب محامي رجفيم بإقالته لأنه يسكن منذ سنوات في بيت غير قانوني بني بدون ترخيص. ووصل الإحراج ذروته عندما انهار المراقب أثناء المحاكمة. كاتبة المحكمة كتبت في البروتوكول: "المتهم 2 سقط من المقعد على الأرض، يبدو أنه فقد الوعي، وصل مسعف الحرس. وتم استدعاء سيارة إسعاف لنقله".

محامي الدفاع أيمن فرو، شرح لنا هذا الأسبوع الملبسات: "لقد تقبل ذلك على نحو صعب. قدمنا طعوناتنا، بما فيها التمييز في مجال البناء ضد المجتمع الدرزي، لكن للأسف لم تلاقي أي تعامل. رغم الإغماء عليه وسيارة الإسعاف، لكن أحيانًا لا يوجد مفر، فإفناذ القانون ضد المخالفين هام، وفي هذه الحالة، كما في ملفات أخرى، أخبرنا يقوم أفراد رجفيم بتطبيق النظام والقانون في مجال البناء، هكذا قال المحامي بوعاز أرزي من قبل رجفيم للقاضية، "نحن نعمل في المواقع حيث إنفاذ القانون في موضوع الأراضي يبدو بنظرنا ناقصًا بشكل نظامي"، هكذا قال أرزي قبل أن يسقط حسيبي على "الأرض"، وأضاف "جمعيتنا تعمل وفق الإدارة السليمة".

المحكمة اقتتعت بأقوال المحامي أرزي بأنه يجب إيقاف المراقب عن العمل، الذي يوجد أمر هدم قيد التنفيذ ضد بيته. "طالما لم يتم تنفيذ أمر الهدم، فهو لا يستطيع العمل كمراقب من قبل اللجنة المحلية للتخطيط والبناء"، قالت القاضية ربيي لمشتريين ليتر.

القرار جدير بالطبع. وبحق يرفضون في رجفيم أن تتم معالجة فوضى قوانين البناء من قبل من على رأسه ريشة. وهذه ليست الحالة الوحيدة. مؤخرًا يعملون في رجفيم من أجل إقالة مراقب بناء من سكان قرية عرعة النقب، وهو الآخر انتهك القانون. ويسكن في بيت بدون ترخيص

للهولة الأولى، يبدو أن نشاط رجفيم غير منطقي: النجاح في تعزيز إنفاذ القانون قد يلحق الضرر ببعض أفرادها، والذين يوجد أوامر هدم ضد بيوتهم. "هذا وكأن دومانني [مجرم ورئيس منظمة إجرامية] يتوجه للشرطة ويطلب بتعزيز النضال ضد الجريمة"، يقول مسؤول في الإدارة المدنية، مقداً مثلاً صارخاً.

رغم ذلك فإن هذه القصة تطرح بعض التساؤلات. بضمن ذلك، لأن المحامي أرزي بنفسه يسكن في بيت غير قانوني. البيت الذي فور قيامه بشرائه أصدر ضده أمر هدم. أحد أفراد إنفاذ القانون الذي عالج الموضوع، قال لنا خلال الأسبوع "أعمال غير قانونية ويوجد ضدها أمر إنفاذ للقانون". لم تكن لدي أدنى فكرة"، قال المحامي فرو الذي مثل المراقب الدرزي، "اعتقدنا بوجود بعض الأمور الغريبة في هذه" "الدعوى، ولكننا لم نعرف عن قصة أرزي

قدم المحامي نير تسفي من قبل رجفيم دعوى ضد "هذا تحدي صارخ ضد سلطة القانون". ولكن هناك بضعة أوامر هدم ضد بيت نير تسفي. في إحدى الوثائق وصف في الماضي من خلال تقرير عن حادثة أمنية، كيف عمل من أجل إقامة البلدة التي يسكن فيها، من خلال اختراق الجدار "والتمويه" على جنود من الجيش الإسرائيلي،

رغم أن مؤسسة رجفيم تعتبر طفل سموتريتش، فهي عزيزة ليس عليه فقط، بل على العديد من زملائه في الائتلاف الحكومي: إنها مؤسسة تقود معالجة تعقيدات الأراضي في يهودا والسامرة، القضية التي أدت إلى اقتراح قانون يتجاوز المحكمة العليا، الذي يثير عاصفة في الكنيست في هذه الأيام. "قرار التغلب"، وهو اقتراح قانون يهدف إلى التغلب على قرارات المحكمة العليا، عندما تقوم هذه بإلغاء تشريعات في موضوع حقوق الإنسان، والذي قاده سموتريتش فترة قليلة بعد المصادقة على القانون الحساس "التسوية"، لحل مشكلة المكانة القانونية لبيوت في يهودا والسامرة بنيت على أرض خاصة. "منذ سنوات ونحن نتوسل ونركع أمام المستشارين القضائيين في قاعات المحاكم"، قال ستموتريتش.

على هذه الخلفية، تستثمر حركة رجفيم المتخصصة في هذه الأيام جهودها لمهاجمة المحكمة العليا، ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. فقبل نحو شهر على سبيل المثال، نشروا فيلماً قصيراً بعنوان "قرار التغلب الآن"، تم خلاله توظيف جميع المواضيع الحساسة التي يمكن التفكير بها: عائلات ثكلى، متسللون في جنوب تل أبيب وغيرها. والذي لا يمكن مشاهدته في ذلك الفيلم هي المعطيات عن خدد أعضاء جمعية رجفيم الذين لديهم حسابات مع سياسة المحكمة العليا بخصوص أملاكهم الشخصية.

يكشف تقرير "يديعوت أحرونوت" أن المحامي أرزي ليس الوحيد الذي يسكن في بيت غير قانوني أشتراه. فمثله أيضًا المدير العام السابق لرجميم، منسقي ميدان، الناطق باسم الجمعية، محامين، أعضاء لجنة المراقبة وغيرهم. بعض الحالات هذه ليست ذات علاقة مع قانون التسوية، ومع ذلك فالحديث عن 14 ناشطًا من الجمعية ومديريها في الماضي والحاضر، بما فيهم موتريتش نفسه، والذين يملكون بيوتا غير قانوني، أو قاموا بشراء بيت بني بدون ترخيص.

مهما يكن، فكل هذا لا يمنع هذه الحركة وممثليها من تقديم عشرات الالتماسات للمحكمة العليا والعمل بنجاح كفرسان القانون والنظام العام للقضاء على مخالفات البناء. ضمن أمور أخرى، تنشط مؤسسة رجميم في مجالات حساسة تثير اهتماما دوليا، على غرار الخطوة القضائية التي على اثرها قام 76 من أعضاء الكونغرس بتوجيه رسالة للحكومة مطالبين بعدم هدم بيوت فلسطينية.

علاوة على استهجان هذا الوضع الغريب، يتضح أننا لا نعرف كل شيء عن مشروع سموتريتش وزملائه، فالمستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت وغيره، يحذرون من النتائج: خطوة جر إسرائيل إلى محكمة الجنايات الدولية في هاغ.

## "نتعلم من اليسار"

رجميم، والتي تأسست عام 2006، تقدم نفسها في المحاكم على أنها "حركة غير سياسية". في بداية نشاطها قال سموتريتش بنوع من الفكاهة أن فكرة الالتماس للمحكمة العليا مأخوذ من الخصم الأيديولوجي. "نحن تعلمنا من السلام الآن"، قال سموتريتش، "نتعلم من حركات اليسار التي تعمل بطرق مماثلة... نحن نطالب الدولة عمليا القيام بما ملقى عليها".

بغية الكشف عن مخالفات البناء توظف الحركة مراقبين ميدانيين، وتدعو الجمهور إلى إبلاغها. "هل تحلم بتوزيع المخالفات؟ الآن يمكنك القيام بذلك دون التحرك من بيتك"، كتوب في موقع الانترنت.

منذ الالتماس الأول تطرقت رجميم إلى "الإهمال الإجرامي لإنفاذ القانون"، بما في ذلك تصريحات ضد مخالفات البناء، مدعين "من يأخذ القانون ليديه يضر بشكل علني وواضح بسلطة القانون". رغم هذه الكلمات اللاذعة، وصل إلى رجميم ناشطين رئيسيين، والذين يعرفون في حالات معنية بإدعاء نهج متسامح لدى الحديث عن انتهاكات قوانين البناء.

فعلي سبيل المثال، المدير العام الأول للجمعية، يانير بن دافيج، غزا أرض خاصة، وتم طرده منها بعد تدخل الشرطة، ويوجد اليوم ضد المكان الذي يسكن فيه ثمانية أوامر هدم. ضد المدير العام الحالي، يهودا إلباهو يوجد أمر هدم. أحد افراد إنفاذ القانون قال لنا أن الحديث عن "هيكل بناء بني بشكل غير قانوني وأصدر ضده أمر". الناطق باسم الحركة، أفراهام بنيامين، يسكن ف بيت أقيم في منطقة يحظر الدخول إليها وفق تعليمات الجيش، ويوجد ضده أمر هدم، وأبلغ أن الحديث عن "أسس بناء غير قانونية".

من يحصل على أمر هدم يفهم من الصياغة أن الحديث عن تورط حقيقي: "أنت مطالب بهذا... إيقاف العمل واستخدام ذلك وإعادة الوضع إلى حالته السابقة. نوضح بهذا أنه إذا لم تقم بالمطلوب في هذا الإنذار ووفق المواعيد المحددة به... سيتم اتخاذ إجراءات ضدك بكل الوسائل القانونية، بما في ذلك هدم المبنى، وكل ما يتطلب من أجل إعادة الوضع إلى سابق عهده على حسابك". يطالب جماعة رجميم بعدم تنفيذ أوامر الهدم هذه، بل العمل على تسويتها قانونيا.

غالبية مؤسسي رجميم هم من مستوطنات مجلس مطيه بنيامين. وقد تنظموا بمساعدة المحامي نير تسفي. الحديث عن رجل قانون متخصص بقضايا الاستيطان ويساعد المجالس في السامرة على مدار السنين وهيئات عديدة أخرى. نير تسفي عالج عملية إقامة الجمعية، وقدم باسمها التماسات صارع من خلالها بشدة من أجل الإدارة السليمة، ولجم "التحدي الواضح والصارخ لسلطة القانون" على حد تعريفه، وذلك عندما قدم تقارير حول بيوت "بنيت بدون ترخيص وبشكل غير قانوني". في تلك الحالات طالب نير تسفي المحكمة بالهدم الفوري وبدون ائذار بسبب "الضربة الخطيرة التي يمكن أن تجلبها سلطة القانون لنفسها".

نير تسفي هو نموذج يعلمنا كم هو مرن التعامل مع سلطة القانون. وليس فقط بسبب وجود أربعة أوامر هدم على الأقل ضد بيته في حفات يائير، بل أيضاً بسبب الوثيقة التي صاغها، والتي يصف من خلالها كيف أسس المستوطنة التي يعيش فيها اليوم، من خلال الخلاف من مستوطنين آخرين، ومن خلال قيامه بمخالفات البناء، بل أيضاً بسلسلة نشاطات، أقل ما يقال عنها أنها إشكالية، وأمام عيني جنود الجيش الإسرائيلي.

يصف الحامي نير تسفي في الوثيقة تلك من قبل بضعة سنوات كيف "بدأت تتسج في دماعي" المؤامرة""، على حد تعريفه، لإقامة مستوطنة في منطقة اكتشفها بالقرب من مستوطنة يكير. فقد أجرى نقاش مع أفراد من يكير، وكشف على حد قوله، وجود من يفكرون بشكل مختلف عنه. فقد كتب "أذكر بشكل خاص رد إحدى النساء والتي عارضت بشدة بإدعاء أن الأمر سيؤدي إلى إساءة علاقة الجيرة الحسنة مع سكان دير استيا". نير تسفي لم يسلم بهذا الجواب، وقال "قبل إصابتي بنوبة قلبية قمت بمغادرة الجلسة بغضب شديد".

وكما يمكننا مشاهدة الأمور على أرض الواقع اليوم، فإن نير تسفي لم يتنازل. فوق الوثيقة التي كتبها، بعد أن قمت بعدة أعمال مثل اختراق الجدار وانتحال وظيفة مراقب تفتيش، أحضر إلى مكان طالب يشيافة سابق ووضع يده على المنطقة مع قطع غنم. وعندما تمت سرقة الأغنام، افترض نير تسفي أن من قام بالسرقة هم سكان القرية المجاورة، وبأدر إلى عمليات لم تسهم لعلاقات الجوار. "نظمت مجموعة من يكير لتنفيذ عملية انتقام في قرية دير استيا"، هكذا وفق الوثيقة التي يصف فيها توزيع مناشير تحذير تحت جناح الظلام بالقرب من أبواب السكان، وأضاف "وبالطبع قمنا بثقب بعض عجلات السيارات".

لاحقاً، ووفق تلك الوثيقة، وبعد أن حاول المساعدة بوضع بعض الكرفانات وتنفيذ أعمال أخرى، تم استدعاء الشرطة وقام نائب قائد اللواء "باسقاط سخطه علي". عندما تم ادخال كرفانات أخرى، قرر نير تسفي "التمويه" على حد قوله، على الجنود عبر الإبلاغ عن حدث أمني، ووصف في الوثيقة كيف عمل كي يتوجه الجنود إلى منطقة أخرى.

فيما بعد طلب نير المساعدة من "سائقون مجانيين" تم تجنيدهم للمهمة، وكما قال في الوثيقة "لقد تجاوزنا بسرعة كبيرة عن طرف الشارع... فخرج الجنود مذعورين من الجيب، قمت باستغلال الفوضى وتحويل موجات الاتصال في الجيب، وعندما "قام القائد بالإبلاغ عن الأمر لم يسمعه أحد في تعقيبه قال لنا المحامي نير تسفي أن وضع النقاد يسري على تلك الأفعال، وأن ما كتبه ليس صحيحاً. وبخصوص أوامر الهدم الصادرة ضده قال: "يستطيع اليساريون القفز بحلقات، وان تجحظ عيونهم. الكلاب تنبح والقافلة تسير".

## "لن يدوسوا علينا"

مع خبرة شخصية غير قليلة في مجال القانون والبناء، تستثمر رجفيم في الإجراءات القانونية، التي يطلق عليها "التماسات مرآة"، التي تستند على قلب المطالبات التي قدمها المحامون الذين يساعدون الفلسطينيين. يغدق مجلس بينامين الإقليمي على الحركة خلال السنوات ملايين الشواقل. قبل أقل من عام طرح تقرير مراقب الدولة ادعاءات صعبة حول طريقة توزيع أموال الدعم لمؤسسة رجفيم من قبل المجلس الإقليمي. ستموتريتش أنكر في حينه أي علاقة مع تلك النتائج مع نشاطاتها للمصادقة على قانون يحد من صلاحيات المراقب. وهكذا، مع الميزانيات والتصميم، تحصد جماعة رجفيم النجاحات بطريقة "تتعرض في قرارات القضاة، وكذلك في موقف الدولة"، كما أوضح مؤخرًا المدير العام للحركة، يهودا إلباهو. على مدار السنين طرحت ادعاءات حول دوافع رجفيم. على هذه الخلفية تم صياغة أهدافها الرسمية بحذر، ومن خلال تعديلها ليس أقل من أربع مرات. واليوم لا يوجد في على سبيل المثال أثر للتصريحات الأولية التي تتناول معالجة "البناء غير القانوني في القطاع العربي".

للوهلة الأولى، قد تبدو نشاطات رجفيم غير منطقية. وليس فقط بسبب الريشة على الرأس، بل لأن نجاحها في تعزيز إنفاذ القانون قد يلحق الضرر ببعض أفراد الجمعية أيضاً الذي توجد أوامر هدم ضد بيوتهم. وليس بهم فقط، بل أيضاً بغيرهم من مستوطني يهودا والسامرة الذين يسكنون في مبان غير قانونية. وفق معطيات رجفيم هنالك 2026 مبنى في المستوطنات أقيمت على أرض ملكية فلسطينية خاصة، وهي المشكلة التي تطالب الجمعية بحلها.

أخبرنا مسؤول في الإدارة المدنية هذا الأسبوع أنه قضى بعض الوقت في محاولة لفهم المفارقة. "اعتقدت أنه من غير المنطقي بالنسبة لهم أن يتصرفوا بهذه الطريقة، هذا وكان دومراني [مجرم ورئس منظمة إجرامية] يتوجه للشرطة ويطلب بتعزيز النضال ضد الجريمة"، يقول أحدهم في الإدراي المدنية، مقمدا مثالا صارخا.

لكن أعضاء الحركة لا يترددون، ويركز نشاطهم بشكل رئيسي على القطاع العربي، بهدف جلب "التوازن" من الجانب القومي الصهيوني إلى المحكمة، كما يقول المدير العام.

النتيجة، أكثر من مرة، تنطوي على الغضب من اتجاهات غير متوقعة. في الأونة الأخيرة فقط، كتب عضو الكنيست صلاح سعد من "المعسكر الصهيوني" إلى المستشار القانوني للحكومة أن "رجفيم قدمت العديد من الالتماسات ضد سكان دروز". وتحدث عضو الكنيست أكرم حسون من "كولانو" في الكنيست عن الشعور بالإحباط: "رأيت زميلي سموتريتش وهو رئيس جمعية تسمى "رجفيم"، والتي تلاحق أحد افراد عائلة عثمان، وهو عاجز من الجيش، بنى اثنان من الأبناء الضباط على أراضهم الخاصة. ذهبت الجمعية إلى هناك، صورت المنزل و قدمت دعوى قضائية ... أسأل سموتريتش، لماذا لا تعاملنا مثل عمونا؟ أريد أن أقول: "أحذر، فلن ندعك تدوس علينا".

ملف عائلة عثمان هو نموذج عن المعايير المزدوجة. بنت العائلة من قرية الرامة على الأرض التي تملكها، على الرغم من عدم وجود خارطة تسمح بالبناء القانوني هناك. الشخص الذي طالب باسم الحركة هدم المنزل هو المحامي أرزي، الذي يوجد ضد بيته، كما وصفنا، أمر بهدم.

في رجفيم يدعون أن إصدار أوامر هدم ضد بيوت مثلما في حالة أرزي ينبع من الفشل التخطيطي من قبل سلطات الدولة. لذلك قال لنا أرزي في تعقيبه أنه مثل الكثيرين غيره "يأمل أن تتم تسوية بيته". وهذا هو بالضبط ما طالبت به اللجنة من الشمال التي ناشدت القاضي بالشفقة على العائلة الدرزية من الرامة. لكن أرزي كان عنيدا، والمحكمة اقتنعت أنه يجب الإسراع بتنفيذ الهدم. "حقيقة وجود مشاكل تخطيطية في المنطقة لا يمكنها أن تبرر مخالفة القانون"، قال القاضي أفراهم اليكيم، "لا يمكن أن تكتفي اللجنة باحتمالات مستقبلية، بأنه قد يتم تغيير تعريف استخدام الأرض... فإذا أصبح مسموحا بعد عامين بالبناء، فليقتضل المدعي عليه (عثمان) ويقدم طلبا للحصول على رخصة وفق القانون".

خلال الأسبوع، وفي حديث معنا، صُدم عثمان عندما اكتشف، وجود أمر هدم ضد بيت أرزي، وطلب عدم الاعراب عن رأيه علنا خشية أن يلحقه الضرر، ولكن محامي الدفاع، عدنان دغر، قال أن "الوضع جنوني".

## من سيصدقون؟

بعد عشرات الإجراءات القضائية، لا تزال المشكلة الرئيسية، كما لوحظ، على جالها: عدم وجود تسوية لمخالفات البناء خلف الخط الأخضر. في بداية عام 2017، نجح سموتريتش بإقناع أعضاء الائتلاف بأن هناك حلا أساسيا: وعبر سلسلة تصويتات منوترة، نجح في تمرير "قانون التسوية"، الذي يعرض تعويضات مالية للفلسطينيين الذين تم استخدام أراضيهم من قبل المستوطنين اليهود. لكن كان واضحا منذ اللحظة الأولى أن القضية معقدة: فقد عارض المستشار القانوني للحكومة ذلك، ومن خلال الإشارة المباشرة للمحكمة العليا، موضحا أن الحديث عن قانون مسيء لا يجوز قبوله. وبالفعل، القانون حاليا في المحكمة العليا.

على خلفية هذه التعقيدات، ضمن أمور أخرى، وصلنا إلى "قرار التغلب" الذي يعصف بالكنيست. سموتريتش أعلن عن وضع مسودة قانون يتجاوز المحكمة العليا، وزملاؤه من رجفيم انضموا لهذه المعركة وعرضوا معطيات هامة: على خلفية الخوف من الدعاوى القانونية التي سيقدمها الفلسطينيون أصحاب الأرض، قد يلحق الضرر المادي بالمستوطنين بسبب "تحويل العقار الذي استثمروا به كثيرًا إلى عديم الفائدة"، كما قالوا.

تطرق إعلان رجفيم إلى القضاة بشكل مباشر، وعنوانه كان "حان الوقت أن يفهموا في المحكمة العليا: إن إلغاء قانون التسوية سيكلفنا جميعًا ثمنًا باهظًا". وكما هو معروف، عندما تحذر رجفيم من أن الأمر "سيكلفنا جميعًا ثمنًا باهظًا"، فإن الحديث عن ممتلكات خاصة لبضع أفراد الجمعية أو غيرهم من المرتبطين بها. مثل سموتريتش نفسه الذي يسكن في مستوطنة كدوميم، على أرض قد يكون حولها مشكلة ملكية ولا يوجد هناك مخططات قانونية. "تم تنفيذ الأمور كما ينبغي"، قال سموتريتش في الماضي بهذا الخصوص. وهذه المرة لم يرد على توجهاتنا.

لنشاطات رجفيم تأثير على دولة إسرائيل في الساحة الدولية. فأحد الالتماسات الذي تقدمت به الجمعية أدى إلى قيام 76 من أعضاء الكونغرس الأمريكي بتوجيه رسالة إلى رئيس الحكومة، والمطالبة بعدم عدم منازل فلسطينية. صحيح أن الحديث عن مبان بنيت بشكل غير قانوني في قرية سوسيا، وبعد التماس رجفيم تمت المصادقة على هدم بعض منها. منسق الحركة في يهودا والسامرة، يشاي حمو، لم يسلم بهذا القرار الجزئي، وقال "هذا لا يكفي" وطالب الحكومة بالعمل ضد بقية المباني و"عدم الخضوع للضغوطات الخارجية المرفوضة".

في رجفيم يمكنهم الرضاء من إجراء آخر، والذي انتهى هذا الشهر. الحديث عن المباني غير المرخصة، وبضمنها المدرسة البيئية في القرية البدوية بالقرب من كفار أدوميم. فلقد وافقت المحكمة على مطالب رجفيم من العام 2009. في هذه الحالة الأوربيون هم الذين طلبوا بعدم هدم المباني التي بنيت بأموال إيطالية. وبشكل استثنائي، عارض عشرات المستوطنين الهدم لأسباب أخلاقية، لكن هذا لم يساعد. فالقانون هو القانون، إلا إذا كان الحديث على سبيل المثال عن البيت الذي يسكن فيه منسق رجفي ميشاي حمو، وهو الآخر كما يتضح بني بدون ترخيص.

في حالة حمو، لم تطالب رجفيم بأمر هدم. بدل ذلك، ساعده المحامي نير تسفي بالدعوى ضد شركة الرهن العقاري في السامرة، بسبب "عدم إمكانية توسيع البيت". وفي هذه الدعوة حصل حمو بالفعل على تعويضات مالية.

طبيعة عمل الحركة وحماس تعزيز التشريعات يفرضان السؤال: هل مصالح اقتصادية وعلاقات شخصية تتشابك ضمن الاعتبارات؟ قانون التسوية لن يساعد في جميع حالات مخالفات البناء، بل سيحل مشكلة صعبة لمن بني بيته على أرض فلسطينية.

قبل نحو شهر سعدت رجفيم من نضالها من أجل مشروع قانون قرار التغلب، من خلال وصفها للمخاطر التي يضعها القضاة أمام الجمهور. وفق ما نشرته الحركة، ففي اليوم الذي تصادق فيه الكنيست على "قرار التغلب" فإن السماء ستكون هي الحدود: ليس مخالفات البناء فحسب، بل ستتحقق أخيرًا رؤيا "أقل عائلات تكلّي"، كما سنشاهد "جثامين ضحايانا في تدفن في قبور إسرائيلية".

حملة رجفيم لا تتطرق على تحذرات مندبليت وغيره، التي تقول أن قانون التسوية يطرح "تساؤلات كبيرة على صعيد القانون الدولي". كما يبدو أنه بغية تجاوز مندبليت تم طرح فكرة إبداعية. الحامي نير تسفي عمل على تنظيم عريضة من مئة محامي، الذين أعلنوا أن قانون التسوية "يستوفي المعايير الدولية"، وأنه "سيسعدهم الدفاع عن قانون التسوية بشكل تطوعي". والحكومة نفسها تتلقى المساعدة من خدمات محام خاص بديلا لمندبليت، وموقف المؤيدين للقانون يقول أن الحديث عن حل لمرة واحدة، والذي يمنح تعويضات مالية للفلسطينيين الذين فقدوا أراضيهم. عن صعوبات هذا القرار يمكن القراءة على سبيل المثال في الوثيقة التي صاغها المستشار القانوني للكنيست، وهناك يشرح بأن الحديث عن صفقة عقارات "غير مرغوب بها في عقارات تعود لأخرين"، بينما الآخرون "أصحاب الأراضي ليسوا جزءًا من الإجراءات الديمقراطية الإسرائيلية، وليسوا ممثلين في الكنيست، ومع الأخذ بعين الاعتبار القانون الدولي".

ادعاء آخر يطرحه المؤيدون لقانون التسوية هو أن الحديث عن تصحيح أخطاء الماضي، وحل "الإجراءات وقعت حلال السنين بحسن نية". لكن كل ما يعرف التفاصيل لا يؤمن بأن المحكمة الدولية سوف تقتنع بذلك. "بالإمكان استخدام ادعاء حسن النية في حالات فردية"، يقول درور أتكس، من مؤسسة "كرم نابوت"، الذي يجمع معطيات على البناء غير القانوني. "فهذا لن ينجح بوجود العديد من الأمثلة"، ويعرض وثيقة داخلية من وزارة الأمن التي وضعها العميد (احتياط) باروخ شبيغل. "أنظر مثلا ماذا كتب عن الحي الي يسكنه أرزي؟ 28 بناية ثابتة على أراض بملكية خاصة للفلسطينيين. وأنظر إلى بيوت عضوين في لجنة المراقبة في مؤسسة رجفيم في بيت إيل، التي لا يمكن أنها حصلت على ترخيص بناء قانوني. مكتوب أم المستوطنة "توسعت داخل أراض بملكية خاصة من خلال التعدي على الحدود". في القرية اسفل بيت عضو لجنة المراقبة يعيش فلسطيني، والذي بحوزته وثيقة تحمل ختم إسرائيلي، بأن الحديث عن أرض خاصة هي ملك له. فمن تعتقد أنهم سيصدقون بأن الحديث عن نية حسنة، بينما هذه العمليات هي بمسؤولية حكومية؟ مع كل الاحترام لنير تسفي ومنظمي العريضة، لا أعتقد أنهم سينجحون بالدفاع عن إسرائيل أمام قضاة دوليين".

## رجفيم: معلومات مغرضة تهدف إلى الإضرار بنضال تطبيق قانون التسوية

في تعقيب حركة رجفيم جاء

"المعلومات المقدمة لك بطريقة مغرضة تهدف إلى الإضرار بالنضال العادل للحركة لتطبيق قانون التسوية، الذي أقرته الأغلبية الديمقراطية في الكنيست. في رجفيم يوجد مسؤولون مثل المدير العام الذي يعيش في بلدات هذا القانون لا يعينها بالمرّة، لأنها أقيمت على أراضي الدولة، ويتوجيه من المستوى السياسي بدأت عملية تسوية بدون علاقة، وقبل فترة طويلة سابقة للتشريع. وعليه فإن كل محاولة للإشارة وكأن القانون جاء لاعتبارات شخصية لا أساس لها".

"تعمل رجفيم من أجل تعزيز إنفاذ قوانين التخطيط والبناء بشكل متساو في جميع أنحاء البلاد. وفي حالات الفشل الذريع في إدارة الدولة، فنحن نعمل من أجل تسوية البناء غير القانوني، و فقط شرط أن لا يتم المس بمصالح حيوية، مثلما يحدث في البلدات البدوية في النقب، وتعزيز مخططات في البلدات الدرزية التي تعني الحكومة بتسويتها".

"قانون التسوية، كما اسمه: يهدف إلى تسوية الواقع القائم في مستوطنات يهودا والسامرة لآلاف الوحدات السكنية، والتي بنيت من قبل الدولة أو بتدخلها، بعضها أقيمت قبل عشرات السنوات. وبعد اهمال متواصل من قبل السلطات، فمن الواضح عدم وجود جدوى فعلية وأخلاقية لهدم بيوت و حياة آلاف العائلات. يوفر هذا القانون الحل المنطقي والعادل لجميع الأطراف، بما في ذلك تعويضات مالية مناسبة لأصحاب الأراضي، العرب واليهود. وحقيقة كون رجفيم من المبادرين لهذا القانون هي مصدر فخر ورضاء. الجهات التي تطرح ادعاءات بخصوص الشرعية، من الأفضل أن يدرسوا موقف الحكومة الذي قدم للمحكمة العليا، والذي يشرح لماذا يستوفي القانون معايير القانون الدولي. جهات إنفاذ القانون التي حصلت على معلومات منها تعمل على تقويض قرارات الكنيست والحكومة، من خلال تقديم معلومات ملفقة، والخوف من إجراءات جنائية خارج البلاد ضد ضباط في الجيش، وضد مسؤولين حكوميين، ليس إلا تخويف فارغ. تماما مثلما تمت إخافة الجمهور من مسألة جدار الفصل وهدم بيوت المخربين، والتي اتضح أنها تخويف وهمي. من الغريب أن تقوم صحيفتكم بإجراء تحقيق عن مؤسسات المجتمع المدني من الجانب الصهيوني، ونحن ننظر بفارغ الصير تحقيقات مماثلة عن مؤسسات اليسار".

عضوا لجنة المراقبة لم يردا على توجهاتنا. بخصوص أحدهم، قبل لما من رجفيم أنه أنهى مؤخرا وظيفته في الحركة. وكان رد المحامي أرزي: "بالنسبة للمعلومات التي نقلت إليكم عن طريق مسؤول إنفاذ القانون، الحديث هنا عن إساءة استخدام الصلاحية، ونقل معلومات لطرف ثالث، وهو ما يشكل مخالفة قانونية. بخصوص البيت، بعد شراء الحقوق عليه، قبل عدة

سنوات، اتضح أنه بني من خلال التدخل العميق للدولة، على أرض ليست أرض دولة. المحامي أرزي لم يبني بشكل مخالف للقانون، ومثل الكثيرين في مستوطنات يهودا والسامرة، فهو يطلب بتسوية قضية بيته. المحامي أرزي لا يعمل في رجبم، وليس له حساب خاص ضد أحد".

المدير العام السابق دافيد بن يائير: "دعوت المراسل إلى بيتي كي يتأكد من عدم صدقية الادعاءات. لا يمكنني الرد بواسطة الهاتف".